الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، انطلقت الدعوات، وبدأت المساعي، الى عقد مؤتمر فلسطيني يقرّر فك ارتباط الضفة بالاردن، واقامة الدولة الفلسطينية على الاراضي التي تقبل اسرائيل بالتنازل عنها، مفتوحة الحدود على اسرائيل، أو متّحدة معها في اطار فيدرالي، أو كونفدرالي[٦]. وقد ندّدت حركة المقاومة، بقوة، بهذا المشروع، وجدّدت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في اجتماع عقدته في شباط (فبراير) ١٩٧٢، «رفضها المطلق، والقاطع، لجميع المشاريع التصفوية، بما فيها مشروع ' الدولة الفلسطينية ' ، والتي تهدف الى النيل من وحدة التراب الفلسطيني ومن حقوق الشعب الفلسطيني على أرض وطنه»[٧]. وعارض الاردن، أيضاً، المشروع وقدّم مشروعاً بديلاً سيرد تناوله فيما بعد.

امّا اسرائيل، فكان لديها مشروعها الخاص الذي بدأت بالاعداد له منذ العام السابق. ففي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، أصدر الحاكم العسكري الاسرائيلي للضفة أمراً باجراء انتخابات المجالس المحلية والبلدية فيها قبل نهاية نيسان (ابريل) ١٩٧٢. وناهضت منظمة التحرير الفلسطينية، وكل فصائل المقاومة، الخطة الاسرائيلية، واعتبرتها اللجنة التنفيذية، في اجتماع شباط (فبراير) آنف الذكر، «جزءاً من مخطط صهيوني استعماري يهدف، فيما يهدف، الى جرّ الشعب الفلسطيني الى مواقع المشاركة في تصفية القضية الفلسطينية، والنيل من أمن، ومستقبل، ومصير، الامة العربية»، و«فرض التعايش بين الشعب والاحتلال، وكسب شرعية للاحتلال، وبالتالي تكريس الاحتلال نهائياً في فلسطين المحتلة العام ١٩٦٧»، و«تحويل التناقض بين الشعب والاحتلال الى نزاع بين فئات الشعب، بحيث يستعيض الفلسطينيون عن مقاتلة العدو بمقاتلة بعضهم بعضاً». ورأت «ان مجازر النظام الاردني ضد قوات الثورة الفلسطينية والجماهير الفلسطينية ـ الاردنية قد وفّرت لسلطات الاحتلال جوّاً يخدم مخططات الصهيونيين، والمستعمر، والعملاء، والانفصاليين». ودعت الى التصدي لخطة الانتخابات، وحذّرت من المشاركة فيها[٨].

وعلى الرغم من اصدار دعوات، وتحذيرات، مماثلة على الاراضي المحتلة، وتنفيذ عدد من التحذيرات، وانسحاب بعض المرشحين، فان الانتخابات أُجريت بين ٢٨ آذار (مارس) والثاني من أيار (مايو)، وهو ما مثّل انتكاسة سياسية للمنظمة، التي كانت، يومئذٍ، في أمسّ الحاجة الى انتصار عسكري، أو سياسي، لتعزيز الثقة بها وبالثورة، واثبات وجودهما، بعد الكارثة الاردنية بحق الفلسطينيين، وفي وقت ازدادت الطعنات من الاعداء، وبعض الاشقاء، على حدّ سواء.

وعلى مدى ذلك العام، واصلت اسرائيل كل الاجراءات التي ظلت تطبّقها على الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، كاجراءات توحيد مدينة القدس وتهويدها، وعمليات مصادرة الاراضي، واقامة المستوطنات، واعادة توطين اللاجئين، وتأهيلهم، في اطار سياسة تصفية أوضاع اللاجئين، التي كان هدفها المباشر تصفية القضية الفلسطينية. ونفّذت الحكومة الاسرائيلية مشاريع عدّة لدمج المناطق الفلسطينية بالاقتصاد الاسرائيلي، وتأهيل اللاجئين، واعادة تخطيط المخيّمات. واستأنفت، منذ بداية العام، المرحلة الثانية من مشروع تخفيف الكثافة السكانية في مخيمات قطاع غزة، فشرعت ببناء احياء سكنية قرب رفح وخان يونس، وبتقديم أراض وقروض الى الراغبين في بناء مساكن لهم. وكان في مقدّم الاهداف الاسرائيلية من تصفية اوضاع اللاجئين الغاء دور المخيمات الفلسطينية كقواعد لانطلاق العمل الفدائي وحماية الفدائيين. وسعت اسرائيل الى الحصول على مساعدات مالية خارجية لتمويل هذا المشروع، الذي اعترضته مصاعب مالية. كما استمرت سلطات الاحتلال في اعتماد وسائل الترهيب، والترغيب، لدفع سكان الضفة والقطاع الى الهجرة الى البلدان العربية، وغيرها، وفي الحؤول دون عودة الفلسطينيين الى وطنهم[٩].